

إنتاج غذائي مستدام للأسر الزراعية في المناطق القاحلة حالة سيدي بوزيد في تونس

أحمد فرشيو، فلورنس جاكيه، حاتم بلهوشيت

وخصخصة ملكية الأراضي، لكن ذلك لم يسفر عن تنمية قطاعات أخرى ولم يعوض انخفاض تنوع النسيج الاقتصادي. وتعاني سيدي بوزيد من هجرة السكان الريفيين بحثاً عن فرص عمل، في حين تعاني المنطقة من أزمة استقدام عمال زراعيين. وبالنسبة إلى القطاع الزراعي، الذي يشغل أكثر من 40 في المئة من الأيدي العاملة في سيدي بوزيد، لا بد أن تواجه المنطقة أزمة بسبب الاستهلاك المفرط للموارد المائية الزراعية والمراعي، ما يظهر محدودات التنمية الريفية في سيدي بوزيد. ومما فاقم الوضع التوقعات المناخية التي تشير إلى احتمال انخفاض الهطول المطري السنوي بمقدار 7 ملمترات وارتفاع معدل الحرارة درجة مئوية بحلول سنة 2020.

التغيرات التي حصلت على مستوى الهياكل الإنتاجية ولدت انحلالاً معيناً للمجتمع الريفي، بالانتقال من نظام متجانس من المنتجين الرعويين المنخفضي الإنتاجية ونظام غذائي ذاتي الإنتاج، إلى نظام زراعي رعوي مختلط ذي إنتاجية عالية ولكن حيث الغذاء يعتمد على السوق.

وقد لوحظت ردود فعل متعددة على تحديات التغيير الهيكلي المتعلق بالعولة، أبرزها الري وتعدد النشاطات وانخفاض حجم القطاع والغذاء القائم على السوق.

ومن أجل تحديد ودراسة العناصر المختلفة لهذا النظام، يجب إجراء تقييم متكامل من خلال تحليل سلوك الأسر الزراعية على مستوى القضايا الثلاث الحرجة.

الأولى تتعلق بالدخل النقدي للأسرة الزراعية، الذي يشمل الدخل من المزرعة ومن خارجها. والثانية تتعلق بعمل الأسرة، بما في ذلك النساء. والقضية الثالثة هي استهلاك الأسرة، الذي يشمل الاستهلاك الذاتي وإمدادات الغذاء الأخرى. وبناء على هذا النهج، يمكن تصنيف الأسر الزراعية في سيدي بوزيد على النحو الآتي:

- أسر المنتجين والمستهلكين: ترتبط هذه الأسر بنظام الإنتاج البعلي المكثف السائد، وتبدي مستويات عالية من الاستهلاك الذاتي، ومصادر دخلها تربية الأغنام. وهي معرضة بشكل كبير لتقلبات المناخ والسوق، وتتأثر إلى أبعد حد بتدهور المراعي. ويكون عمل الأسرة في المزرعة أكثر أهمية

تستأثر المناطق القاحلة بأكثر من 40 في المئة من إجمالي الأراضي ويقيم فيها أكثر من ثلث سكان العالم. وقد تعرضت النظم الإيكولوجية الزراعية في المناطق الجافة لتحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة لتلبية الحاجات الغذائية المتزايدة. وعلى رغم التحسن في مستويات معيشة السكان المحليين بفضل هذا التطور، تعرضت بيئتهم لضرر يتعذر إصلاحه في كثير من الحالات.

وأبعد من مسألة الإنتاجية الزراعية لضمان إنتاج غذائي مستدام، تواجه هذه المجتمعات الآن تحدياً أكثر تعقيداً يتعلق بالإنتاج واستهلاك الغذاء والموارد الطبيعية. وتبرز أسئلة تتعلق بهذا التحدي والإجراءات التي ينبغي اتخاذها في ظل الضغوط المناخية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدد بقاء السكان في المناطق القاحلة.

بالنظر إلى حالة تونس، فقد ازداد عدد سكانها إلى ضعفين بين 1960 و1990، بعد الاستقلال، ما أدى إلى تدهور الميزان التجاري بسبب ازدياد الطلب على الغذاء في أواخر ثمانينات القرن العشرين. ونتيجة لذلك، تبنت تونس برنامج التعديل البنيوي عام 1986 للتركيز على الإصلاح الزراعي، الذي عكس ميل الحكومة إلى الليبرالية ودعم التحديث الزراعي المبني على استغلال الموارد الطبيعية والتحسينات التقنية التي تحدث تحولاً زراعياً كبيراً، بما في ذلك: خصخصة الأراضي، مما أدى إلى نقص متزايد في المراعي وتحول المجتمع الرعوي إلى مجتمع رعوي زراعي وإدخال الأراضي في الدورة الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، حدث تحرير متدرج للموارد المائية الزراعية، مما عزز زراعة تونسية على مستويين: زراعة رأسمالية منتجة في مواجهة زراعة عائلية. هذه التدابير «الإنتاجية» مكنت تونس من ترسيخ وضع جيد في ما يتعلق بالأمن الغذائي، حيث يعاني أقل من 5 في المئة من سكانها من نقص التغذية. لكن دراسات صحية أظهرت خطورة الأمراض المزمنة المتعلقة بالغذاء، ما قد يشير إلى عدم استدامة النظام الغذائي التونسي.

بهذه توضيح هذه التحولات والتهديدات، اخترنا سيدي بوزيد، وهي منطقة ريفية قاحلة حيث انطلقت الثورة التونسية عام 2010. وقد خضعت لتنمية زراعية لا يستهان بها منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين من خلال الزراعة المكثفة والري



خلال السنوات الماطرة، ما يدفع أفراد الأسرة الى البحث عن دخل إضافي خلال فترات الجفاف عندما يأتي الدخل الزراعي من الماشية حصراً (انخفاض المنتجات ونضوب رؤوس الأموال).

- أسر المنتجين والمستهلكين والتجار: ترتبط هذه الأسر بأنظمة إنتاج شبه مكثفة، ومصدر دخلها البستنة المروية الموجهة للسوق. وهي أقل عرضة لتقلبات المناخية بفضل حصولها على المياه عادة من آبار سطحية ومن مناطق عامة مروية. لكنها الأكثر عرضة لتقلبات السوق والاستهلاك المفرط للمياه. وتساهم الأسرة في أعمال المزرعة بشكل أكبر، لكن مع لجوء كبير إلى العمالة المستأجرة. وتنتج هذه الأسر للسوق، مع حصة كبيرة من الاستهلاك الذاتي وتنوع كبير للمحاصيل.



- أسر المنتجين-التجار: ترتبط هذه الأسر بنظام إنتاج مكثف، وتعرض قليلاً لتقلبات المناخ، ومصدر دخلها هو الأشجار المثمرة المروية. تعتمد نظمها الإنتاجية على العمالة الدائمة والمستأجرة الفصلية وعلى السوق، مع انفتاح على الأسواق الدولية. هؤلاء المنتجون، الذين هم في غالبيتهم من أقاليم أخرى غير سيدي بوزيد، شجعت الدولة حصولهم على موارد طبيعية ومالية، ويعتبرون رجال أعمال لا مزارعين. ليست لهم أهمية عددية، لكنهم يتركزون في مناطق ذات إمكانات طبيعية كبيرة (مياه وتربة). وهم يحتاجون إلى تعبئة كبيرة للموارد المائية والزراعية والمالية.

هذه النماذج الثلاثة للأسر الريفية موجودة ضمن منطقة واحدة. ويجب تحديد مجموعة من الحلول تستهدف كل نموذج، عن طريق مراقبة استخدام أسر التجار الزراعيين للموارد، وتطوير نسيج الأعمال الزراعية الصناعية للمحاصيل التي ترويتها الأمطار والخاصة بأسر التجار المستهلكين، وتعزيز تنوع المحاصيل للأسر التي تعتمد الري. كما يمكن توخي حلول متقاطعة أو وطنية أخرى، مثل ترويج استهلاك المنتجات «الكفوءة» غذائياً، وإقامة تعاونيات لخدمات العمل في المزارع.

بعد الثورة، أبدت السلطات اهتماماً متزايداً باستخدام الإنتاج الغذائي. لذا يتوجب على الدولة التي أدت دوراً نشطاً:

- أن تأخذ في الاعتبار تنوع الجهات الفاعلة في سيدي بوزيد، حيث كانت للنظاميين الأول والثاني (القائمين على الأسر) أهمية جغرافية كبيرة، وللنظاميين الثاني والثالث وضع اقتصادي مهم (للنظامان الأكثر إنتاجية).

- أن تصمم إصلاحات ترتبط بالجهات الفاعلة المختلفة ضمن القطاعات المختلفة. وتتماهياً مثل أهداف الإنجازات الثلاثة، سوف تشكل ثلاثة أنواع من المؤشرات حافزاً لكل نظام «مزرعة - أسرة»: مؤشرات إنتاج مثل إنتاجية عمل الأسرة، وقيمة الاستهلاك الذاتي، وأداء المزرعة. كما يجب اعتماد مؤشرات استهلاك، مثل تنوع الغذاء الذي نعتبره وسيلة لمقاربة النوعية الشاملة للغذاء، ومدخلات الأسعار الحرارية، والكمية المستهلكة من المنتج. أخيراً، تستخدم مؤشرات للموارد الطبيعية.

د. أحمد فرشيوي، باحث في INRA-Montpellier و CIHEAM-IAMM؛
د. فلورنس جاكيه، INRA-Montpellier؛ د. حاتم بلهوشيت، أستاذ
وباحث UMR-System و INRA-Montpellier.